

استراتيجيات الدول للوقاية من التعذيب والتصدي له وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة السيئة

إن اتخاذ تدابير للوقاية من أعمال التعذيب وجميع أشكال سوء المعاملة والقضاء عليها، وتوفير سبل الانتصاف لضحاياها، أمرٌ يستغرق وقتاً طويلاً. لذا فإن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (UNCAT) هو مجرد بداية لعملية تنفيذ وتحسين مستمرة تفضي إلى إقامة العدل على نحو أكثر كفاءة وإنصافاً، وتحسين سيادة القانون والحوكمة، وتعزيز استقلال القضاء، وزيادة الأمان والحرية في المجتمع. وبما أن اتفاقية مناهضة التعذيب لم تحدد الكيفية المناسبة لتنفيذ موادها المختلفة، فإن لكل دولة طرف الحرية في وضع قوانين وسياسات وممارسات وآليات تتناسب مع سياقها وطابعها الوطني الفريد وتنسجم لهما. ويمكن أن يفيد إعداد استراتيجية (أو خطة عمل) في تحديد وتخطيط الإجراءات المحددة المقترحة لمنع التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة السيئة على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

وقد وضعت في بعض الأحيان استراتيجيات تستهدف الوقاية من التعذيب إما خلال مبادرات الإصلاح، أو لمواجهة حادثة معينة كشفت عن بعض مواطن الضعف في السياسات أو الممارسات، أو لإحداث تغيير إيجابي خلال فترة انتقالية. وحتى في غياب مثل هذه المحفزات، فقد وضعت استراتيجيات للوقاية من التعذيب لغرض تعزيز سيادة القانون وحماية الأفراد وإقامة علاقات طيبة بين المواطنين وسلطات الدولة.

وقد اعتمدت الدول نهجاً مختلفاً لوضع الاستراتيجيات، إذ أعدت بعض الدول استراتيجيات وطنية للوقاية من التعذيب إما على هيئة استراتيجية محددة أو كجزء من خطة عمل وطنية أوسع نطاقاً بشأن حقوق الإنسان. وأدرجت دول أخرى عناصر تتعلق بالوقاية من التعذيب في خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs). وفي الدول الاتحادية أو الدول اللامركزية الأخرى، قد توضع الاستراتيجيات على المستوى الاتحادي و/أو على المستوى دون الوطني. وعلى الصعيد العملي أيضاً، تضمنت الخطط التشغيلية لإدارات أو دوائر محددة أهدافاً وإجراءات موجّهة للوقاية من التعذيب. وتساعد هذه النهج على الوقاية من المعاملة أو العقوبة السيئة، ويشار إليها - لأغراض هذه الأداة - باسم «استراتيجيات الوقاية من التعذيب».

الخطط التشغيلية
للوكلات

خطة التنمية الوطنية

خطة العمل الوطنية
لحقوق الإنسان

الاستراتيجية الوطنية
للوقاية من التعذيب

الفوائد المُجنية من وضع استراتيجيات للوقاية من التعذيب

استراتيجيات الوقاية من التعذيب يمكن أن تساعد على:

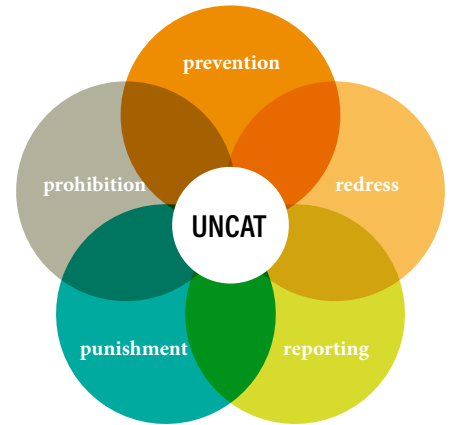
- تحديد الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل
- الاستجابة بفعالية لحادثة معينة، أو التعافي بعد فترة تاريخية من وقوع حالات إساءة المعاملة، أو في أعقاب النزاعات وخلال الفترات الانتقالية
- بناء القدرات داخل الإدارات وفيما بينها
- تعزيز إقامة العدل وسيادة القانون واستقلال القضاء
- تحسين الممارسات التي تقوم بها سلطات محددة، مثل سلطات إنفاذ القانون أو أجهزة الأمن أو مصالح السجون أو قطاعات الصحة
- تحسين التنسيق و«التفكير المتضافر» بين الوزارات والإدارات والدوائر
- إعداد ميزانيات وخطط تشغيلية لاستخدام الموارد في الأماكن التي هي في أشد الحاجة إليها
- تحديد الحاجة إلى الحصول على الدعم التقني وبناء القدرات من الجهات المانحة والخبراء الخارجيين
- إعداد طلبات الحصول على المساعدة والتمويل
- تسليط الضوء علانية على الخطوات المُتخذة والتقدم المُحرز

العناصر التي ينبغي النظر فيها عند وضع استراتيجية للوقاية من التعذيب

عند وضع استراتيجية للوقاية من التعذيب قد يكون من المفيد النظر والتفكير في المواضيع الخمسة العريضة التي تدرج تحتها الالتزامات الأساسية المنبثقة عن اتفاقية مناهضة التعذيب؛ ذلك لأنها تقدم إرشادات بشأن مجموعة المسائل التي ينبغي النظر فيها.

ومن المفيد النظر من البداية في الكيفية التي ستنفذ بها الاستراتيجية والجهات التي ستنفذها في الواقع العملي، بما في ذلك تحديد الكيانات الحكومية التي تتحمل مُجمل المسؤولية عن تنفيذ مختلف أجزاء الاستراتيجية.

إن تحقيق الأهداف يكون أسهل في حال كانت الأهداف ذات منحنى عملي و«محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وواقعية ومحددة المدة» (SMART). ولذلك من المفيد أن تشمل أي استراتيجية للوقاية من التعذيب على العناصر التالية:



الالتزامات الأساسية الواردة في اتفاقية مناهضة التعذيب

- لمحة عامة عن الوضع الراهن، مع توضيح المجالات المحددة التي ستتناولها الاستراتيجية
- تفاصيل ملموسة عن الإجراءات المُزمع اتخاذها
- إشارة إلى الجهة المسؤولة عن اتخاذ كل إجراء
- الإطار الزمني لاتخاذ كل إجراء
- تفاصيل عن كيفية رصد وتقييم التقدم المحرز

وتشير الاستراتيجيات الجيدة إلى الإجراءات المُزمع اتخاذها على المدى القريب والمتوسط والإجراءات الأخرى التي ستكون أهدافاً بعيدة المدى.

ويمكن أن يتيح إجراء استعراض دوري للتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الوقاية من التعذيب فرصة لإبراز الإنجازات التي تحققت حتى الآن ولضمان استمرار جدوى الاستراتيجية. ويمكن أن يفيد الاستعراض أيضاً في تقييم الدروس المستفادة من الإجراءات المتخذة سابقاً تقييماً نقدياً والبناء عليها. وإذا كانت الاستراتيجية تتضمن مؤشرات واضحة المعالم لقياس التقدم، بما فيها أطر زمنية واضحة، فإن ذلك يمكن أن يزيد من سهولة عملية الاستعراض. لذا فمن المفيد النظر في الكيفية التي سيجري بها استعراض الاستراتيجية في بداية إعدادها.

أداة: استراتيجيات الدول للوقاية من التعذيب والتصدي له وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة السيئة

وضع الاستراتيجية

1 الاتفاق على جدول زمني لوضع الاستراتيجية وتحديد الشخص الرائد أو الوكالة الرائدة

2 استعراض القوانين والسياسات واللوائح والممارسات ذات الصلة

3 التشاور والصياغة

4 اعتماد الاستراتيجية

التنفيذ

5 رفع مستوى الوعي بأهمية الاستراتيجية وأهدافها

6 إقامة شراكات وعقد مشاورات بشأن التنفيذ

7 عقد برامج تدريب

8 مراجعة و/أو تنفيذ التشريعات أو السياسات أو اللوائح

9 استعراض الإجراءات، ومراجعتها عند الاقتضاء

10 تخصيص الموارد وبناء قدرات المؤسسات والموظفين

11 استحداث الأدوات والمواد اللازمة لتيسير عملية التنفيذ أو الحصول عليها من مصادر مختلفة

12 التماس المساعدة التقنية من جهات أخرى

الاستعراض

- الاستعراض الدوري للأهداف من خلال قياسها مقابل النتائج المحققة
- تنقيح الاستراتيجية عند الاقتضاء
- الإعلان عن التقدم المُحرز

إن إعداد أو تنقيح استراتيجية للوقاية من التعذيب يمكن أن يساعد في تحديد الممارسات التي أثبتت نجاحها، ثم تعزيز هذه الممارسات، وكذلك تحديد المجالات التي قد يتعين أن يُتخذ فيها إجراءات إضافية. ويشمل ذلك عموماً استعراض مجموعة من القوانين واللوائح والسياسات والإجراءات والممارسات القائمة. ويتعين أيضاً النظر في مسائل محددة تتصل بالفئات المستضعفة في المجتمع وإدراجها في الاستراتيجية.

وقد تشمل المجالات ذات الصلة المطلوب استعراضها ما يلي:

- العدالة
- الصحة
- العمل الشُرطي ومهام إنفاذ القانون
- المرأة
- السجون/الإصلاحات
- قضاء الأحداث
- الأمن
- الهجرة واللجوء
- المؤسسة العسكرية
- تسليم المطلوبين

وقد توضع استراتيجيات الوقاية من التعذيب كجزء من عملية التقييم التي تلي عملية استعراض حادثة معينة أو مجموعة من الشواغل المحددة. وفي أوقات أخرى، قد توضع الاستراتيجية كجزء من عملية تعزيز المؤسسات أو بناء القدرات أو التغيير التنظيمي. ويُعد التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب فرصة جيدة للتفكير في وضع مجموعة من الخطوات الواجب اتخاذها لتنفيذ الاتفاقية، ويمكن أن تصاغ هذه الخطوات في إطار استراتيجية.

واستفادت بعض الدول، عند وضع استراتيجياتها، من التوصيات المنبثقة عن عمليات الاستعراض الدولية، مثل الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في إطار إجراءات تقديم التقارير التي تتبعها الدول الأطراف، وغير ذلك من الهيئات والخبراء الدوليين والإقليميين المعنيين بحقوق الإنسان، فضلاً عن التوصيات التي قُبِلت أو دُوّنت كجزء من عملية الاستعراض الدوري الشامل (UPR).

» يُعد التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وتنفيذها وسيلةً فعالةً

لكي تعزز الدول طريقة إقامة العدل، وهو بذلك يساعد على بلوغ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16.

سعادة السفيرة مارتا موراس، سفيرة جمهورية تشيلي وممثلةها الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف، 2017.

وشرعت الكثير من الدول، اعترافاً منها بأن حقوق الإنسان ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، في إدماج استراتيجيات أعمال حقوق الإنسان في خطط التنمية الوطنية. ويمكن أن تفيد استراتيجيات الوقاية من التعذيب أيضاً في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، نجد أن استراتيجيات الوقاية من التعذيب التي تستهدف مثلاً تعزيز سيادة القانون وإمكانية الوصول إلى العدالة؛ والحد من جميع أشكال العنف؛ ومكافحة الفساد والرشوة؛ وإنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة، تُعتبر أيضاً استراتيجيات تساعد على بلوغ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16.

الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مُسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.



الجمهورية الدومينيكية: استراتيجية لتحسين أوضاع السجون



أنشأت الجمهورية الدومينيكية، سعياً منها إلى الحد من اكتظاظ السجون وتحسين الظروف المعيشية المتردية فيها، ما يُسمى بـ«النموذج الجديد لنظام إدارة السجون». وتقدم هذه الاستراتيجية مجموعة من التغييرات التنظيمية التي تستهدف تحسين ظروف الاحتجاز ومعاملة السجناء. ومن المحاور الرئيسية للاستراتيجية تحسين الكفاءة المهنية لموظفي السجون من خلال تعزيز برامج التدريب وزيادة صرامة عملية اختيار الموظفين. وأنشئت سجون جديدة توفر ظروفاً معيشية أفضل للسجناء وتحسينات في إمكانية حصولهم على الرعاية الصحية، فضلاً عن بعض الأنشطة ووسائل الدعم الإضافية الرامية إلى تيسير عملية إعادة إدماج السجناء في المجتمع.

إكوادور: مواءمة التنمية المستدامة مع حقوق الإنسان



أعدت إكوادور «خطة التنمية الوطنية للعيش الكريم» للفترة 2013-2017 لتكون أداؤها الرئيسية لرسم السياسات العامة. ووُضعت الخطة من منطلق أن غالبية أهداف التنمية المستدامة ترتبط بحماية حقوق الإنسان، ومن ثمّ هناك إقرار بأن الحقوق تشكل الجزء الجوهرية من الخطة وأنها ليست مجرد «نهج». ويتمثل أحد أهداف الخطة في «توطيد تغيير النظام القضائي وتعزيز الأمن الشامل، في ظل الاحترام الصارم لحقوق الإنسان». ويشمل هذا الهدف عدداً من السياسات والأهداف التي تكمل الإجراءات الرامية إلى الوقاية من التعذيب مثل تحسين وتحديث عملية إقامة العدل، والحد من اكتظاظ السجون، وخفض عدد القضايا التي لم يُبتّ فيها بعد، ومكافحة العنف الجنساني، ومكافحة الإفلات من العقاب.

كينيا: اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية



اعتمدت الحكومة الكينية نهجاً إزاء التنمية يقوم على حقوق الإنسان. ويعترف هذا النهج بأن التنمية لا تكون مُجدية إلا إذا حرصت الجهات المعنية بالتنمية على أعمال الحقوق. ولذلك أدمجت كينيا حقوق الإنسان في خطتها الوطنية للتنمية، والتي تحمل اسم «رؤية عام 2030». ويتمثل الهدف العام لهذه الخطة في توفير إطار لإدماج حقوق الإنسان في عمليات تخطيط برامج التنمية وتنفيذها وتقييمها في جميع القطاعات. فعلى سبيل المثال، نجد أن أحد الإجراءات الموجهة في إطار «رؤية عام 2030» لإنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وجميع أشكال العنف ضدهم وتعذيبهم (الهدف 16-2 من أهداف التنمية المستدامة) هو إنشاء مراكز متنوعة الخدمات ومتكاملة للتصدي للعنف الجنسي والجنساني في جميع مرافق الرعاية الصحية في كينيا. وتستهدف هذه المراكز تقديم الدعم الطبي والقانوني والنفسي والاجتماعي للضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد سُنّ عدد من القوانين - كجزء من عملية الإصلاح الدستوري والتشريعي التي تُجرى في إطار «رؤية عام 2030» - من بينها قانون مناهضة التعذيب تُراعى فيه أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب.

جمهورية قيرغيزستان: خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات



في عام 2014، اعتمدت جمهورية قيرغيزستان خطة عمل وطنية لمناهضة التعذيب. وتحدد هذه الخطة مجموعة من الإصلاحات القانونية والمؤسسية، وتستهدف على وجه الخصوص التطرق إلى التوصيات التي قدمها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب عقب زيارة قام بها إلى قيرغيزستان. وللمساعدة في تنفيذ هذه الخطة، أنشئ فريقان عاملان مشتركين بين الوكالات معنيان بمنع التعذيب وسوء المعاملة ليعملا بوجه خاص على إدخال تعديلات على التشريعات. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت وحدة خاصة في مكتب المدعي العام من أجل لإشراف على قانونية الإجراءات التمهيدية وجهود الوقاية من التعذيب عموماً.

موريشيوس: عملية لتقييم الجهود والمواءمة بينها بُغية التصدي للتحديات



اعتمدت جمهورية موريشيوس خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان للفترة 2012-2020 تتضمن سلسلة من الاستراتيجيات الرامية إلى الوقاية من التعذيب. وتتناول هذه الخطة بصورة منهجية الإنجازات التي تحققت حتى الآن، والتحديات التي لا تزال قائمة، والتدابير المتفق عليها لمعالجة المجالات التي تحتاج إلى إصلاح. وعلى سبيل المثال، فقد أعربت الحكومة - سعياً منها إلى ضمان قدر أكبر من الكفاءة المهنية والشفافية في إجراء التحقيقات الجنائية وحماية حقوق الأشخاص المشتبه فيهم والمحتجزين - عن نيته اعتماد قانون للشرطة والأدلة الجنائية، على أن يتضمن مدونات قواعد سلوك ترمي إلى ضبط سلوك الأشخاص المكلفين بمهمة التحقيق في الجرائم، وإلى معالجة عدد من المسائل المتعلقة بالتحقيقات الجنائية، بما فيها حقوق الضحايا. ومن المزمع أيضاً مراجعة التشريعات المتعلقة بالاعترافات من أجل استبعاد إمكانية صدور أحكام إدانة لا تستند إلا إلى الاعترافات.

التشاور والتنسيق بين الوكالات



يُرَجَّح أن تتضمن استراتيجية الوقاية من التعذيب مجموعة من الأهداف التي يتطلب تحقيقها التشاور والعمل المنسق داخل المؤسسات - وفيما بينها أحياناً - مع إشراك مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة. وقد أنشأت بعض البلدان الاتحادية عمليات تساعد على تنسيق إجراءات الوقاية من التعذيب مع مناطقها دون الإقليمية.

دولة بوليفيا (المتعددة القوميات): عملية منهجية وتشاركية



تضمنت خطة عمل بوليفيا الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2009-2013 بآباً يتعلق بتنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب. وكانت هذه الخطة قد وُضعت من خلال عملية منهجية لجمع البيانات والتشاور. وحُدِّدت الإجراءات الواجب اتخاذها على أساس ثلاثة مصادر رئيسية هي:

- 1 التوصيات والملاحظات والأحكام الصادرة عن هيئات حقوق الإنسان؛
- 2 المعايير والالتزامات المنصوص عليها في مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛
- 3 الاحتياجات والمسائل والمقترحات التي طُرحت أثناء حلقات العمل التي شاركت فيها منظمات المجتمع المدني والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

البرازيل: عمل منسق من أجل تحسين أوضاع السجون



في عام 2011 وقَّعت الحكومة البرازيلية - سعياً منها إلى معالجة المشاكل المتعلقة بأوضاع السجون والعنف في السجون في ولاية روندونيا - اتفاقاً مع حاكم ولاية روندونيا والجهاز القضائي للولاية ومكتب المحامي العام والمدعي العام في الولاية فضلاً عن منطمتين غير حكوميتين برازيليتين. ويوضح الاتفاق مجموعة من التدابير الرامية إلى منع العنف وتعزيز عمليات الرصد وضمان المساءلة وتحسين أوضاع السجون في نظام السجون في ولاية روندونيا. ويتضمن الاتفاق أهدافاً مفصلة ومحددة زمنياً ومعها الميزانيات المقابلة لكل هدف واللازمة لتنفيذ التدابير الضرورية.

المغرب: إنشاء أفرقة عاملة مواضيعية

أنشأ رئيس الوزراء المغربي لجنة توجيهية كبيرة لكي تساعد في وضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2008-2016، ورأسها هذه اللجنة وزارة العدل وضمن ممثلين من الوزارات الحكومية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والنقابات ووسائل الإعلام والهيئات المهنية. وأنشئت أفرقة عاملة مواضيعية لتقديم إسهامات قائمة على الخبرة في وضع أهداف استراتيجية معينة، بما في ذلك بشأن حظر التعذيب والوقاية منه. وعقدت سلسلة من المشاورات الإقليمية كجزء من نهج تشاركي واسع النطاق. وأنشئت آلية تنسيق أيضاً لرصد ومتابعة وتقييم تنفيذ الخطة.

أوغندا: تحسين التعاون بين أجهزة العدالة

أطلقت «مبادرة الربط التسلسلي» في منطقة ماساكا القضائية في أوغندا كاستراتيجية تجريبية لمعالجة مشكلة الاكتظاظ داخل السجون وتعزيز نظام العدالة الجنائية. وعلى سبيل الإقرار بأن أجهزة العدالة تشكل جميعها أجزاءً من السلسلة التي يتكون منها نظام إقامة العدل، ووضعت استراتيجية لمساعدة مختلف الأجهزة على العمل معاً بصورة أوثق. وتضمنت الاستراتيجية عقد اجتماعات مشتركة من أجل تحسين إدارة القضايا، والقيام بزيارات مشتركة إلى السجون من أجل معالجة الشواغل المتعلقة بالاكتظاظ، بما في ذلك تحديد السجناء الذين احتجزوا تحسفاً وإطلاق سراحهم. وأدت «مبادرة الربط التسلسلي» إلى تطبيق نهج منسق للتخطيط والميترنة على الصعيد الوطني للبرنامج المعني بقطاعات العدالة والقانون والنظام في أوغندا.

» لا يستطيع أحد منا أن يقول بصدق إننا نملك سجلاً نظيفاً في هذه المسألة. لكن جهوداً كبيرة تُبذل للحد من خطر التعرض للتعذيب وسوء المعاملة، من بينها تحسين الضمانات في أماكن الاحتجاز من خلال بناء القدرات وتدريب أفراد الشرطة وموظفي السجون على المعايير ذات الصلة، وإصلاح التشريعات والمؤسسات الوطنية، ومحاسبة مرتكبي هذه الأفعال وتوفير سبل الانتصاف للضحايا، والتأكد من أن المواطنين على وعي بحقوقهم وأن بإمكانهم ممارسة هذه الحقوق.»

سعادة السيد سامي إيديكو، السفير السابق والممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة في جنيف، من كلمة وجهها إلى المنتدى السنوي لمبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب، جنيف، 2016.

تعزيز المؤسسات وبناء القدرات



لقد وضعت بعض الدول استراتيجيات للوقاية من التعذيب من أجل دعم عمليات التعزيز المؤسسي والمساعدة على بناء قدرات الموظفين. ويمكن أن تفيد هذه الاستراتيجيات في تحديد المجالات التي ينبغي تحسينها في السياسات والممارسات المتبعة داخل المؤسسات، والإقرار بوجودها، ومن ثم إدماج التدابير المتفق عليها في عمليات التخطيط وتخصيص الموارد، وكذلك توفير برامج التدريب والتطوير المهني للموظفين.

جورجيا: تنفيذ استراتيجيات لتعزيز الكفاءة المهنية والشفافية في ممارسات الشرطة



بعد ما شهدته جورجيا من تغيير سلمي للسلطة في عام 2004، أُجريت سلسلة من الإصلاحات في جهاز الشرطة بهدف بدء تنفيذ الضمانات القانونية وتعزيز الكفاءة المهنية والشفافية في ممارسات الشرطة. وشملت الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين معاملة الشرطة للمواطنين تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مناهج تدريب الشرطة واتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد مع أجهزة الشرطة. وشملت الجهود الرامية إلى تحسين الكفاءة المهنية للشرطة أيضاً إلغاء «الوحدات الإشكالية» وتعيين ضباط جدد وزيادة الأجور وضمان تحسين تجهيز أفراد الشرطة للاضطلاع بمهمة إنفاذ القانون المنوطة بهم وفقاً لمعايير حقوق الإنسان.

أداة: استراتيجيات الدول للوقاية من التعذيب والتصدي له وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة السيئة

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة: وضع خطة عمل لتحسين القدرات والمعارف



أفادت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، في تقريرها الدوري الثالث المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، بأنها أجرت في عام 2011 تقييماً لمستوى المعارف التي يتمتع بها الأفراد العاملون في السجون تماشياً مع التزاماتها المنصوص عليها في المادة 11 من اتفاقية مناهضة التعذيب. واستناداً إلى نتائج هذا التقييم، وُضعت لاحقاً خطة عمل لتوفير التدريب المستمر لموظفي السجون والمؤسسات التعليمية والإصلاحية.

فيت نام: رفع مستوى الوعي وبناء القدرات بعد التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب



بعد تصديق فيت نام على اتفاقية مناهضة التعذيب في عام 2015، استهدفت الحكومة عملية وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ الاتفاقية بدعم من دول أخرى. ويشمل جزء من هذه الاستراتيجية رفع مستوى الوعي لدى الموظفين بشأن أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب عبر سلسلة من حلقات العمل التدريبية. وقُدمت بوجه خاص برامج لتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون على أساليب إجراء المقابلات التحقيقية.

الاستعراض الدوري للتقدم المحرز



إن إجراء استعراض دوري للتقدم المحرز وفقاً لمعايير تنفيذ استراتيجية مناهضة التعذيب يتيح فرصة لتسليط الضوء على الإنجازات التي تحققت حتى الآن وضمان استمرار صلاحية الاستراتيجية للسياق الوطني الحالي. وتتيح عملية الاستعراض الدوري إعادة تنظيم الموارد والجهود وتعديل نقطة التركيز و/أو الجدول الزمني بما يتناسب مع التقدم المحرز لضمان استمرار جدوى وفعالية الاستراتيجية. ويمكن أن يفيد الاستعراض أيضاً في تقييم الدروس المستفادة من الإجراءات المتخذة سابقاً تقييماً نقدياً والبناء عليها.

ملاوي: تطبيق الدروس المستفادة من خطط العمل السابقة



في إطار إعداد مشروع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (للفترة 2016-2020)، أجرت حكومة ملاوي عملية لاستعراض وتقييم تنفيذ خطة العمل السابقة. وكان الهدف من الاستعراض هو تطبيق الدروس المستفادة بُغية تعزيز محتوى خطة العمل الجديدة والعملية التشارورية التي أفضت إلى اعتمادها. وشمل هذا التقييم استعراض توصيات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من أجل تعزيز تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب. وقادت وزارة العدل والشؤون الدستورية واللجنة الملاوية لحقوق الإنسان عمليتي التقييم والتشاور.

السويد: إبقاء الخطة مواكبة للتطورات ومُحدّثة



وضعت الحكومة السويدية خطة عمل للفترة 2016-2018 ترمي إلى حماية الأطفال من جرائم الاتجار بالبشر والاستغلال وجميع أشكال العنف والتعذيب. وتشكل هذه الخطة جزءاً من استراتيجية أوسع لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتستكمل خطة العمل الحالية الاستراتيجية السابقة وتبني عليها، بينما تتولى وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية مهمة الرصد المستمر للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة من أجل ضمان استمرار صلاحيتها ومواكبتها للتطورات المستجدة في هذه المسألة.

وضع وتنفيذ استراتيجية للوقاية من التعذيب: أمور ينبغي النظر فيها



وضع استراتيجية

1. هل توجد بالفعل استراتيجية - مثلاً على المستوى الوطني أو مستوى الوكالات، أو خطط تتعلق بحقوق الإنسان أو التنمية - يمكن أن تُدرج فيها إجراءات الوقاية من التعذيب والتصدي له؟ أم من الأفضل وجود استراتيجية محددة؟
2. ما هو الإطار الزمني الواقعي لوضع واعتماد استراتيجية للوقاية من التعذيب؟
3. أثناء عملية التشاور، من الذين يُتوقع أن تكون مساهماتهم مفيدة؟ وما هي أفضل طريقة للحصول على معلومات من أصحاب المصلحة والشركاء المنفذين في المستقبل؟

موارد أخرى:

- دليل المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان
- مؤشرات حقوق الإنسان (الصادرة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان): دليل للقياس والتنفيذ، ولا سيما الجدول 4، ص 91 و 116
- أدوات عملية للرصد من أجل تعزيز حق عدم التعرض للتعذيب (أعدتها المبادرة الخاصة بتنفيذ المادة الخامسة)

التنفيذ

4. عند إجراء استعراض للتشريعات والسياسات واللوائح والإجراءات القائمة، هل يجب تعديل أو حتى إلغاء أي منها؟ ما هو الإطار الزمني الواقعي لإجراء هذا الاستعراض؟
5. ما هي الموارد الأخرى المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية؟ وهل حُسبت تكاليف بلوغ الأهداف الواردة في الاستراتيجية على النحو المناسب لدعم وضع الميزانيات أو مقترحات التمويل؟
6. ما هي برامج التدريب والمعلومات والمواد التعليمية الأخرى التي ستفيد في المساعدة على تنفيذ الاستراتيجية؟ وهل سيتعين الحصول على أي دعم تقني أو دعم آخر للمساعدة على بناء القدرات؟
7. كيف ستُنشر الاستراتيجية على الموظفين داخل الإدارات أو المؤسسات ذات الصلة، وكذلك على نطاق أوسع؟
8. هل يمكن أن يكون تنفيذ عملية لتيسير تبادل المعلومات داخل الإدارات و/أو الدوائر وفيما بينها مفيداً في تحديد الممارسات الجيدة ونشرها؟



CONVENTION AGAINST TORTURE INITIATIVE
CTI2024.ORG

مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب

مركز جان جاك غوتيه

ص. ب. 137

1211 جنيف 19، سويسرا

410229192167+

info@cti2024.org

http://www.cti2024.org



أعدّ مركز إعمال حقوق الإنسان التابع لجامعة بريستول

هذا المنشور

لصالح مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب.

© 2017، مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب (CTI). جميع

الحقوق محفوظة. يجوز اقتباس المواد الواردة في هذا

المنشور أو إعادة طبعها، شرط ذكر مصدرها. ينبغي توجيه

طلبات الحصول على الإذن لنسخ المنشور أو ترجمته إلى

مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب. تستند الأمثلة المستخدمة

في هذه الأداة إلى معلومات متاحة للجمهور. ترحب المبادرة

بأي تصحيحات أو تحديثات حسب الاقتضاء.

تخطيط وتصميم: BakOS DESIGN

استعراض وتنقيح الاستراتيجية

9. كم مرة سيتم استعراض الاستراتيجية ومن الذي سيكون مسؤولاً عن قيادة عملية الاستعراض؟ وكيف سيعلن عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية؟